

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاحد الواقع في ١٩٨٦/١١/٢٣

١٩٨٦/١١/٢٤

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٣٠ ربيع اول سنة ١٤٠٧ هـ . الموافق اكتوبر اول سنة ١٩٨٦ م . العدد ٣٤٣٩

الفهرس

صفحة

- نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٦ نظام كلية الحرب الملكية الاردنية وكلية القيادة والاركان الملكية الاردنية ٢١٤٠
نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ نظام الاشتغال الحكومية ٢١٤٢
نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٨٦ النظام المالي للاختصاصات العامة ٢١٥٢
نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٨٦ نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنية ٢١٥٩
نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٨٦ نظام كلية المهن الطبية المساعدة ٢١٦٠
نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٨٦ نظام معدل لنظام ممارسة مهنة المعالجة الحكية ٢١٦١
انشاء كليتين في جامعة بؤنة ٢١٦٢
اتفاقية للتعاون الملاحي وتأسيس شركة عربية مشتركة للنقل البحري بين المملكة الاردنية الهاشمية ٢١٦٣
وجمهورية العراق وجمهورية مصر العربية
محضر الاجتماع الاول للجنة المشتركة للتعاون الثقافي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا ٢١٦٩
الاتحادية
قرار صادر عن وزير الزراعة ٢١٧٦

مديرية المطابع العسكرية

هك من النظم

نظام كلية الحرب الملكية الأردنية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/١١/١١
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٦

نظام كلية الحرب الملكية الأردنية

وكلية القيادة والاركان الملكية الأردنية

صادر بمقتضى الماسندين ١٧ ، ٢٢ من قانون جامعة

مؤنة رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام كلية الحرب الملكية الأردنية و كلية القيادة والاركان الملكية الأردنية لسنة ١٩٨٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

القوات المسلحة :	القوات المسلحة الأردنية
القائد العام :	القائد العام للقوات المسلحة الأردنية
الجامعة :	جامعة مؤتة
الكلية :	كلية الحرب الملكية الأردنية و كلية القيادة والاركان الملكية الأردنية

المادة ٣ - ١ - يشكل مجلس مشترك للكليتين على النحو التالي :

١ - رئيس هيئة الاركان	رئيسا
٢ - ثلاثة من مساعدي رئيس هيئة الاركان يعينهم القائد العام .	اعضاء
٣ - ثلاثة من كبار ضباط القوات المسلحة يعينهم القائد العام .	اعضاء
٤ - عميد كلية الحرب الملكية الأردنية	عضوا
٥ - عميد كلية القيادة والاركان الملكية الأردنية	عضوا
٦ - أحد نواب رئيس الجامعة يسببه رئيس الجامعة بالتنسيق مع القائد العام .	عضوا

ب - يجتمع المجلس المشترك بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره سبعة من اعضاءه على الاقل ويخضع قراراته بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين .
ق - اذا تم التصويت على جانب الذي كان قد صوت معه رئيس المجلس .

المادة ٤ - يقولى المجلس المشترك للكليتين المسؤوليات والصلاحيات التالية :

١ - اقتراح السياسة التعليمية لكل من الكليتين وتقديمها الى مجلس الجامعة لرسمها الى مجلس التعليم العالي لقرارها .

ب - اعداد مشاريع الانظمة الخاصة بالكليتين بما في ذلك الانظمة المتعلقة بشروط قبول الطلبة في كل منهما .

ج - وضع برامج الدراسة وخططها في كل من الكليتين .

د - تنظيم شؤون الدراسة في كل من الكليتين والتنسيق بين اوجه النشاط في كل منهما ومع سائر الكليات في الجامعة .

المادة ٥ - يخضع الطلاب في كل من الكليتين لشواهد التنظيم والانضباط العسكري وتسري على تاديبهم ونصائحهم الاحكام المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية في هذا الشأن ، كما تطبق عليهم اي واجبات خاصة اخرى في ضوء المتطلبات العسكرية .

المادة ٦ - تطبق على كل من الكليتين احكام الانظمة المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية المتعلقة بالشؤون المالية والادارية واللوازم والمطامير والتمهيدات .

المادة ٧ - يشكل مجلس لكل من الكليتين تحدد العضوية فيه وصلاحياته ومسؤولياته واعماله الاخرى وكيهية اجتماعاته والاجراءات الخاصة بها بموجب تعليمات يصدرها المجلس المشترك للكليتين .

المادة ٨ - يعين لكل من الكليتين عميد بقرار من مجلس التعليم العالي بناء على تنسيب المجلس المشترك للكليتين ويكون بمرتبة نائب رئيس الجامعة يقولى قيادة الكلية وادارة شؤونها الادارية والمالية والاكاديمية . ويرفع الى المجلس المشترك للكليتين تقرير في نهاية كل سنة جامعية عن اعمال الكلية وشؤونها المختلفة وواجهه تشاؤها خلال تلك السنة .

المادة ٩ - ١ - تمنح كلية الحرب الملكية الأردنية :

- ١ - شهادة دبلوم الدراسات العليا في العلوم العسكرية .
- ٢ - درجة الماجستير في العلوم العسكرية .
- ٣ - اي شهادة او درجة اخرى بتقرر احداثها ومنحها في المستقبل .

ب - تمنح كلية القيادة والاركان الملكية الأردنية :

- ١ - شهادة الدبلوم في العلوم العسكرية .
- ٢ - درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية .
- ٣ - اي شهادة او درجة اخرى بتقرر احداثها ومنحها في المستقبل .

ج - يتم منح الدرجات والشهادات المنصوص عليها في الفقرتين (١ ، ب) من هذه المادة وفقا لنظام منح الدرجات العلمية والشهادات في الجامعة .

المادة ١٠ - يصدر مجلس الجامعة بناء على تنسيب مجلس كلية الحرب الملكية الأردنية تعليمات خاصة بشروط واجراءات اعتماد الشهادات التي كانت قد صدرت للبتخرجين قبل صدور هذا النظام من كل من :

١ - الكلية العسكرية الملكية المعروفة في النظام المعدل لنظام الكلية العسكرية الملكية (رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ .

ب - الكلية الحربية الملكية المعروفة في نظام الكلية الحربية الملكية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ والتعديلات التي ادخلت عليه .

ج - كلية القيادة والاركان الأردنية .

د - مدرسية الرشدين .
وذلك لاغراض تقدير هذه الشهادات بما يقابلها من الشهادات والدرجات المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا النظام .

هذه هي النسخة

المادة ٩-١- تشكل في كل دائرة بجدها مجلس الوزراء لجنة عطاءات تسمى (لجنة عطاءات الدائرة) على النحو التالي :-

- | | |
|---|-------|
| ١- الوكيل | رئيسا |
| ٢- المدير المالي في الدائرة | عضوا |
| ٣- مهندسان اثنين من الدائرة (يعينهما الوزير المختص) | عضوين |
| ٤- ممثل عن الوزارة (يعينه الوزير) | عضوا |
| ٥- ممثل عن وزارة المالية / الموازنة العامة يعينه وزير المالية | عضوا |

ب- تكون العضوية في هذه اللجنة لمدة سنة واحدة ، وتختص هذه اللجنة بطرح وإحالة عطاءات الأشغال التي لا تزيد قيمة كل منها عن (المليون دينار) وعطاءات الخدمات الفنية إذا كانت قيمة كل منها لا تتجاوز ٣٠ ألف دينار .

ج- تعقد لجنة عطاءات الدائرة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور أربعة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيسها من بينهم وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات أعضائها الحاضرين .

د- تخضع قرارات هذه اللجنة لتصديق الوزير المختص ويتولى توقيع الاتفاقيات تنفيذها للقرارات المستندة عنها .

المادة ١٠-١- تشكل في كل دائرة لجنة تسمى (لجنة العطاءات المحلية) وتتألف من الوكيل رئيسا وعضوية أربعة من موظفي الدائرة يعينهم الوزير المختص لمدة سنة واحدة .

ب- تختص هذه اللجنة بطرح وإحالة عطاءات الأشغال إذا كانت قيمة كل منها لا تزيد على ١٠٠ ألف دينار وبطرح وإحالة الخدمات الفنية التي لا تزيد قيمة كل منها على ١٠ ألف دينار .

ج- تعقد لجنة العطاءات المحلية اجتماعاتها بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور أربعة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيسها من بينهم وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات أعضائها الحاضرين .

د- تخضع قرارات هذه اللجنة لتصديق الوزير المختص .
هـ- يتولى الوكيل توقيع الاتفاقيات تنفيذها لقرارات لجنة العطاءات المحلية .

المادة ١١-١- تشكل في كل محافظة لجنة تسمى (لجنة عطاءات المحافظة) على النحو التالي :-

- | | |
|---|-------|
| ١- مدير الأشغال في المحافظة | رئيسا |
| ٢- مدير هندسة البلديات في المحافظة | عضوا |
| ٣- مدير المالية في المحافظة | عضوا |
| ٤- مدير إحدى المديريات التابعة لأحدى الوزارات في المحافظة يعينه المحافظ لمدة سنة واحدة وله أن يعين بديلا له في حالة غيابه | عضوا |

ب- تختص هذه اللجنة بطرح وإحالة عطاءات الأشغال التي لا تزيد قيمة كل منها على ١٠٠ ألف دينار .

ج- تعقد لجنة عطاءات المحافظة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور أربعة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيسها من بينهم وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات أعضائها الحاضرين .

د- تكون قرارات هذه اللجنة خاضعة لتصديق المحافظ ويقوم بتوقيع الاتفاقيات تنفيذها لهذه القرارات .

المادة ١٢-١- للوزير المختص بتنسيب من الوكيل تشكيل لجنة عطاءات فرعية واحدة أو أكثر في مركز الدائرة أو المحافظة أو اللواء حسب مقتضى الحال مكونة من ثلاثة أعضاء يعين الوزير المختص أحدهم رئيسا وتشكل هذه اللجنة لمدة سنة واحدة أو لطرح وإحالة عطاء معين .

ب- تختص هذه اللجنة بطرح وإحالة عطاءات الأشغال التي لا تزيد قيمة كل منها على ١٠ ألف دينار .
ج- تعقد لجنة العطاءات الفرعية اجتماعاتها بحضور جميع أعضائها وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأكثرية .

د- تكون قرارات هذه اللجنة حين تشكل في مركز الدائرة خاضعة لتصديق الوكيل ويتولى توقيع الاتفاقيات تنفيذها لهذه القرارات .

هـ- تكون قرارات هذه اللجنة حين تشكل في المحافظة أو اللواء خاضعة لتصديق المحافظ ويتولى توقيع الاتفاقيات تنفيذها لهذه القرارات .

المادة ١٣-١- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص تشكيل لجنة عطاءات خاصة من خمسة أعضاء يسمى أحدهم رئيسا لها وذلك لمشروع معين إذا اقتضت طبيعته ذلك أو تطلبت شروط تمويله إجراءات خاصة لطرح العطاء .

ب- تقوم لجنة العطاءات الخاصة قبل المباشرة في طرح العطاء بوضع القواعد والأسس الواجب اتباعها في طرح العطاء وإجراءاته على أن تنفذ اللجنة بهذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبها .

ج- تعقد لجنة العطاءات الخاصة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور أربعة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيسها من بينهم وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات أعضائها الحاضرين .

د- تكون قرارات لجنة العطاءات الخاصة خاضعة لتصديق مجلس الوزراء .

هـ- يحدد مجلس الوزراء الجهة الموضوعة للتوقيع على الاتفاقيات نيابة عن الحكومة فيما يتعلق بعطاءات هذه اللجنة .

المادة ١٤-١- يعين على لجان العطاءات المختصة تدوين محضر لكل جلسة من جلساتها وتنظيم تقريره بتنسيبها بوقته رئيسها وأعضاؤها ويحفظ نسخة منها في الملك الخاص بالعطاء ، وعلى العضو المخالف أن يقدم بياناً بأسباب مخالفته موقعا من قبله ليرق بالتنسيب النهائية للجنة .

ب- يشترك مندوب عن ديوان المحاسبة في اجتماعات لجان العطاءات المنصوص عليها في هذا النظام دون أن يكون له حق التصويت ولا يترتب على عدم حضوره تأثير على النصاب القانوني لاجتماعات اللجان .

ج- للرجع المختص بتعيين أي من أعضاء لجان العطاءات المنصوص عليها في هذا النظام أن يستبدل عضوا آخر في أي وقت على أنه لا يجوز استبدالهم في الدائرة ذات العلاقة بالعطاء المعروض على أي من تلك اللجان خلال قيامه بالنظر في ذلك العطاء وحتى إصدار تنسيباتها أو قرارها بشأنه . ويعتبر باطلا أي إجراء يتسم بغيث أو كسب للجنة .

المادة ١٥-١- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص أن يمنح مكافآت مالية لأعضاء لجان العطاءات ويحدد في قراره مقدار هذه المكافآت وأسلوب صرفها .

ب- للجنة العطاءات المركزية ولجنة العطاءات الخاصة ولجنة عطاءات المؤسسة بعد موافقة الوزير المختص أن تستعين بالخبراء والفنيين في الأمور المتعلقة بالعطاءات المعروضة عليها وللمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير منح أولئك الخبراء والفنيين مكافآت مالية تتناسب والأعمال التي قاموا بها على أن تتبع تلك المكافآت من مخصصات المشاريع التي ليست تراست .

المادة ١٦-١- تنظم إجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها ومدد الإعلانات والفصائح المالية المطلوبة وطرق تقديم العروض ونهجها ودراساتها وتنظيمها وقواعد الإحالة وغيرها من الشروط الواجب توافرها في وثائق العطاءات وفي المناقصات أو المستمارين بموجب تعليمات يصدرها مجلس الوزراء تنشر في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع الدوائر .

المادة ١٧- يطرح رئيس لجنة العطاءات المختصة الاشغال او الخدمات الفنية مراعى بذلك تعليمات العطاءات الحكومية الصادرة بمقتضى المادة ١٦ من هذا النظام وله بعد موافقة الجهة صاحبة الصلاحية بتصديق قرار الاحالة ان يوزع نسخ العطاءات مجاناً .

المادة ١٨- ترسل قرارات لجان العطاءات وتنسيبها للجهات المختصة بالتصديق عليها خلال ٧ ايام من تاريخ صدورهما وعلى هذه الجهات اصدار قرارها بشأن العطاء خلال ثلاثين يوماً من ورودها اليها ، واذا لم تصدر تلك الجهات قراراً بالتصديق او عدمه خلال تلك المدة ، اعتبر قرار لجنة العطاءات مصدقاً .

المادة ١٩- اذا طرح عطاء ولم يتقدم له عدد مناسب من المناقصين اولم تكن الاسعار في العروض المقدمة معقولة او كانت العروض مشروطة او غير مكتملة فعلى لجنة العطاءات في مثل هذه الحالة ان ترفض تقريراً عن الموضوع الى الجهة المختصة بالتصديق على العطاء ولهذه الجهة ان تقرر اعادة طرح العطاء او اجراء المناوضة والتزيم بشأنه .

المادة ٢٠- يجوز تنفيذ الاشغال او تقديم الخدمات الفنية بالمناوضة والتزيم وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا النظام وذلك في اي من الحالات التالية :

١- في الحالات الاستثنائية او المستعجلة لمواجهة حالة طارئة او لوجود ضرورة لا تسمح باجراءات طرح عطاء .

ب- توحيد الآليات والايهزة او التظليل من تجميعها او لغرض التوريد في اقتناء القطع الجديلية او لتوفير الخبرة لاستعمالها .

ج- لشراء قطع تبديلية او اجزاء مكحلة او الات او ادوات او لوازم او مهمات لا تتوفر لدى اكثر من مصدر واحد بنفس درجة الكفاءة .

د- عند التعاقد على خدمات فنية او تقديم خدمات علمية او مهنية بتخصص .

هـ- اذا كان تنفيذ الاشغال يتم خارج المملكة .

و- اذا كان التعاقد على تنفيذ الاشغال او تقديم الخدمات يتم مع مؤسسات حكومية او مؤسسات علمية او كانت الاسعار محددة من قبل السلطات الرسمية .

٢١- على ان يتم استئراج عدد مناسب من العروض كلما كان ذلك ممكناً في اي من الحالات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة ٢٢- ١- يتم تنفيذ الاشغال بالمناوضة والتزيم وفقاً للصلاحيات التالية ويتم توقيع الاتفاقيات المتعلقة بها من قبل المراجع المختص او من يفوضه خطياً وذلك :
١- بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اذا كان العطاء يتعلق بالوزارة ، ويتنسب من الوزير والوزير المختص اذا كان العطاء متعلقاً بأي دائرة اخرى وكانت قيمة الاشغال في اي من الحالتين تزيد على ١٠٠ الف دينار ، على ان يكون التنسيب مقروناً بتوصية لجنة فنية يشكلها الوزير والوزير المختص من اصحاب الاختصاص والخبرة في موضوع العطاء .

٢- بقرار من الوزير بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها الوزير برئاسة الوكيل او بقرار من الوزير المختص بناء على تنسيب لجنة مطامات الدائرة اذا كانت قيمة الاشغال لا تزيد على ١٠٠ الف دينار .

٣- بقرار من الوكيل بناء على تنسيب لجنة العطاءات المحلية ، او بقرار من المحافظ بناء على تنسيب لجنة مطامات المحافظة اذا كانت قيمة الاشغال لا تزيد على ٣٠ الف دينار .

ب- يتم التعاقد على تقديم الخدمات الفنية بالمناوضة والتزيم وفقاً للصلاحيات التالية ويتم توقيع الاتفاقيات المتعلقة بها من قبل الوزير او من يفوضه خطياً وذلك :
١- بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اذا كانت قيمة الخدمات الفنية تزيد على ١٠٠ الف دينار ، على ان يكون التنسيب مقروناً بتوصية لجنة فنية يشكلها الوزير لهذه الغاية .

٢- بقرار من الوزير بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها الوزير برئاسة الوكيل او بقرار من الوزير المختص بناء على تنسيب لجنة مطامات الدائرة اذا كانت قيمة الخدمات الفنية لا تزيد على ٣٠ الف دينار .

٢- بقرار من الوزير بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها الوزير برئاسة الوكيل اذا كانت قيمة الخدمات الفنية لا تزيد على ١٠٠ الف دينار .

٣- بقرار من الوزير المختص بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها الوزير المختص برئاسة الوكيل اذا كانت قيمة الخدمات الفنية لا تزيد على ٢٠ الف دينار .

٤- بقرار من الوكيل بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها الوزير المختص اذا كانت قيمة الخدمات الفنية لا تزيد على ١٠ الف دينار .

ج- للوزير المختص ان يقرر تنفيذ الاشغال الحكومية او الخدمات الفنية بالطريقة التي يراها مناسبة اذا كانت قيمة الاشغال او الخدمات الفنية لا تزيد على ١٠ الف دينار .

المادة ٢٣- ١- يراعى عدم اجراء اي تعديل او اضافة او تغيير في شكل الاشغال او نوعيتها او كمياتها او في حجم الخدمات الفنية اثناء التنفيذ وعلى صاحب العمل والجهة المشرفة التقيد بتنفيذ العمل وفقاً لمخططات ومواصفات وشروط العطاء . ويعتبر ورود النص على اي عمل في اي وثيقة من الوثائق المكونة للعطاء كافيًا للتدليل على ضرورة تنفيذ ذلك العمل .

ب- يعتبر عملاً اضافياً لغايات هذه الماداة كل تعديل او اضافة او تغيير لم يرد عليه نص في اي وثيقة من وثائق العطاء عند توقيع الاتفاقية واقتضت ظروف المشروع تنفيذه . ولا يعتبر عملاً اضافياً الزيادة الحاصلة في الكميات الفعلية للاعمال التي يتم تنفيذها وفقاً للمخططات ، ولا يحتاج تنفيذها الى اصدار امر تعديري .

ج- اذا تطلبت ظروف العمل احداث بنود جديدة لم تكن واردة في اي من وثائق العطاء اصلاً ، فان تحديد اسعار هذه البنود يكون خاضعاً لموافقة الوزير المختص .

د- اذا اقتضت الحاجة الى اجراء اي تعديل او اضافة او تغيير اثناء التنفيذ فان قرار احالة العطاء يبقى نافذاً ، ويترتب على الجهة التي تتولى الاشراف على تنفيذ العطاء ان تقدم تقريراً فنياً مسبقاً الى صاحب العمل يتضمن مبررات القيام بالاعمال الاضافية ومدى الحاجة اليها وتأثيرها على قيمة العطاء ، ويتم تنفيذ الاعمال الاضافية والاوامر التعديرية وفقاً للصلاحيات التالية :

١- بقرار من الوكيل اذا كان مجموع التجاوز في قيمة الاعمال الاضافية والكميات اثناء التنفيذ يتراوح بين (٥ - ١٥ ٪) من قيمة العطاء او مبلغ ١٥ الف دينار ايهما اقل .

٢- بقرار من الوزير المختص ، اذا كان مجموع التجاوز في قيمة الاعمال الاضافية والكميات اثناء التنفيذ يزيد على ١٥ الف دينار او زادت نسبته على ١٥ ٪ من قيمة العطاء ولم تتجاوز ٣٥ ٪ منها ، ويشترط في جميع الاحوال ان لا يتعدى هذا التجاوز مبلغ خمسمائة الف دينار .

٣- بقرار من مجلس الوزراء اذا تجاوزت قيمة الاعمال المنفذة نتيجة للامال الاضافية وزيادة الكميات اثناء التنفيذ بما يزيد نسبتها او قيمتها على صلاحية الوزير المختص المنصوص عليها في البند ٢ من هذه الفقرة .

المادة ٢٣- ١- يجري تصنيف مقاولي الاتشاءات في مختلف انواع الاشغال ضمن فئات او درجات حسب المؤهلات المالية والفنية والادارية والتجربة والخبرة في تنفيذ الاشغال وذلك بموجب تعليمات يصدرها مجلس الوزراء لتحديث متطلبات التصنيف وشروطه ومعاينه .

ب- يشكل مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لجنة او اكثر لدراسة طلبات تصنيف مقاولي الاتشاءات لاختلاف انواع الاشغال ومثلات او درجات التصنيف ، وللمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير منح مكافآت لاجراءات لجان التصنيف .

ج- يقرر الوزير بناء على تنسيب لجان التصنيف المختصة الفئات والاختصاصات التي يتم تصنيف المقاولين فيها ويضاد النظر في هذا التصنيف في ضوء الممارسة الفعلية للمقاول واختلاف الاسس التي صنف بموجبها وذلك بناء على تنسيب لجان التصنيف المختصة .

مركز العمل

د - يصدر الوزير جداول تصنيف مقاولي الانشاءات واختصاصاتهم وتنتشر في الجريدة الرسمية ، وله تعديل هذه الجداول بين حين وآخر ، ابا باضافة مقاولين جدد أو بشطب مقاولين سبق تصنيفهم أو تعديل الفئات أو الدرجات أو الاختصاصات لأي منهم .

هـ - تعتمد جداول تصنيف مقاولي الانشاءات الصادرة من الوزير في تنفيذ جميع الاشغال الحكومية في المملكة .

المادة ٢٤ - يحدد للمقاول متعدد الاختصاصات حد أقصى لتغطية المشاريع التي يستطيع تنفيذها في وقت معين بموجب تعليمات تصنيف المقاولين وبحيث لا يزيد حدها الاقصى على ١٥ ضعفا من رأس ماله العامل أو ١٥ مليون دينار أيهما اقل .

المادة ٢٥ - ١ - للوزير بناء على تنسيب الوزير المختص أو وكيل وزارة الاشغال العامة أو لجنة التصنيف المختصة حرمان أي مقاول أو مستشار من الاشتراك في العطاءات الحكومية لمدة محددة إذا تبين له عدم مقدرة المقاول أو المستشار من الوفاء بالالتزام أو تم سحب مشروع منه بسبب التقصير ، وذلك بعد تقديم تقرير من لجنة فنية يشكلها الوزير برئاسة وكيل وزارة الاشغال العامة وعضوية اثنين من نقابتي المهندسين والمقاولين .

ب - للوزير شطب تصنيف أي مقاول أو مستشار تكرر عدم وفائه بالالتزامات أو سحب منه أكثر من مشروع ، وذلك بناء على تنسيب لجنة فنية خاصة تشكلها لهذه الغاية .

المادة ٢٦ - ١ - يخصص قسم في دائرة العطاءات لحفظ المعلومات من المقاولين والمستشارين الاردنيين وغير الاردنيين العاملين في المملكة ومن الاشغال والخدمات الفنية الحكومية لغايات احصائية .

ب - على جميع الدوائر ولجان العطاءات التي تقوم باحالة عطاءات الاشغال الحكومية أو الخدمات الفنية بموجب هذا النظام أو أي أنظمة خاصة ان تزود دائرة العطاءات الحكومية خلال مدة اقصاها شهر من تاريخ احالة العطاء بنسخة من الاتفاقيات والشروط والاسعار وقرار لجنة العطاءات وقيمة الاحالة .

ج - على كل دائرة تتابع تنفيذ الاشغال والخدمات الفنية ان تزود دائرة العطاءات بعد انجاز المشاريع للاشغال أو الخدمات بالمعلومات النهائية عن المشروع تبين القيمة النهائية للعمل ومدة التنفيذ والاوامر التغييرية والاممال الاضافية والتجديدات والقرارات وأي معلومات أخرى تطلبها دائرة العطاءات .

المادة ٢٧ - على أي دائرة ملزمة بتنفيذ الاشغال والخدمات الفنية الخاصة بها اعتماد الشروط العامة الموحدة للعطاءات شريطة ان ينص على أي تعديلات أو شروط إضافية في الشروط الخاصة للمعاقلة .

المادة ٢٨ - بالمرم تباع في هذا النظام لمجلس الوزراء ان يعهد إلى الوزارة بتنفيذ أي اشغال تعود إلى أي دائرة بصورة مباشرة .

المادة ٢٩ - عند نشوء أي حالة لا يمكن بمالجتها بموجب احكام هذا النظام لمجلس الوزراء بناء على طلب الوزير أو الوزير المختص البت فيها حسبما يراه تناسبا ويكون قراره قطعي .

المادة ٣٠ - مع براءة ما ورد في المادة ١٦ من هذا النظام للوزير ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذه على ان لا تتعارض مع احكامه أو تعاليمها .

المادة ٣١ - تسري احكام هذا النظام على جميع الدوائر باستثناء الجهات التالية : القوات المسلحة الاردنية ، مديرية الأمن العام ، أمانة العاصمة ، المجالس البلدية والقروية ، والجامعات الاردنية .

المادة ٣٢ - ١ - يلغى نظام الاشغال الحكومية رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢ ، كما تلغى أية احكام في أي نظام آخر تتعارض مع احكام هذا النظام .

ب - تبقى تعليمات العطاءات الحكومية الصادرة قبل صدور هذا النظام سارية المفعول الى ان تعدل أو يستبدل غيرها بها .

١٩٨٦/١١/٨

الحسين بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جودة	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الزراعة مروان الحمود طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي
وزير المالية د. حنا موده	وزير الصناعة والتجارة رجائي المشر المهندس محمود الحوامده د. الشيخ عبدالعزيز الفياض	وزير الاوقاف والشؤون ووزير شؤون الارض المحطة مروان دودين
وزير العدل د. رياض الشكعة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب
الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير النقل احمد دختان	وزير التخطيط د. طاهر كنعان
	وزير الداخلية رجائي النجاني	وزير الصحة د. زيد حنّو

هكذا في الأصل

نظام التعليم العالي للامتحانات العامة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/١١/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٨٦

النظام المالي للامتحانات العامة

صادر بمقتضى المادتين (٥٧، ١١٧) من قانون

التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي للامتحانات العامة لسنة ١٩٨٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم
الوزير :	وزير التربية والتعليم
الأمين العام :	أمين عام الوزارة
اللجنة :	لجنة الامتحانات العامة في الوزارة
المديرية :	مديرية التربية والتعليم في المحافظة / اللواء

المادة ٣ - تستوفي رسوم الامتحانات العامة ورسوم الشهادات وكشوف العلامات والتصديقات والوثائق وترجماتها حسب الفئات المعينة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا النظام ، ويجوز تعديل هذه الرسوم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٤ - تدفع اجور العاملين في الامتحانات العامة حسب الفئات المعينة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا النظام ، ويجوز تعديل هذه الاجور بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٥ - تصدر شهادة الدراسة الثانوية العامة مرقاة واحدة بتوقيع الوزير او من ينيبه ويجوز اصدار شهادة بدل شهادة تالفة بعد استرداد الشهادة التالفة .

المادة ٦ - لا يجوز اصدار تصديق او ترجمة لشهادة اولكشف علامات او نسخ عنه الا بعد صدور الاصل .

المادة ٧ - تشكل اللجنة من :

١ - الوزير	رئيس
٢ - الامين العام	نائب للرئيس
٣ - سبعة من اعضاء لجنة التربية والتعليم في الوزارة يختارهم الوزير	اعضاء

ب - تتولى اللجنة القيام بالمهام التالية :

- ١ - وضع الاسس للامتحانات العامة والاشراف عليها واتخاذ نتائجها .
- ٢ - تحديد مراكز وموايد الامتحانات العامة .
- ٣ - اختيار واضعي الاسئلة ورؤساء طجان التصحيح .
- ٤ - النظر في القضايا والمشكلات الطارئة المتعلقة بالامتحانات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- ج - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها او من نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونيا اذا حضره ثلثا اعضاءها على الاقل وتتخذ قراراتها باجتماع او باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس اللجنة .
- د - يكون رئيس قسم ادارة الامتحانات العامة في الوزارة امينا لسر اللجنة .

المادة ٨ - يقوم جهاز الامتحانات في المحافظة او اللوائ بجميع اعمال الامتحانات التي تحددها الوزارة ويكون هذا الجهاز من :

- ١ - مدير التربية والتعليم مديرا للامتحانات في مديريته .
- ب - مدير التخطيط في المديرية مساعدا لمدير الامتحانات .
- ج - مدير الخدمات في المديرية .
- د - مدير الشؤون التعليمية في المديرية .
- هـ - رئيس قسم الامتحانات في المديرية .
- و - الكاتب بقسم الامتحانات في المديرية .

المادة ٩ - ١ - يدفع للموظفين المكلفين بالتصحيح في الامتحانات العامة الاجور التالية بالاضافة الى ما يستحقونه من الاجور التي نص عليها البند (رابعا) من الجدول رقم ٢ ولا يدفع لهم اية مبلغ بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به .

١ - للموظف الذي يكون مركز عمله داخل مركز التصحيح او خارجه بمسافة لا تزيد على ٢٠ كم مبلغ ثلاثة دنائير يوميا .

٢ - للموظف الذي يبعد مركز عمله من مركز التصحيح مسافة تتراوح بين ٢١ - ٤٥ كم مبلغ اربعة دنائير يوميا .

٣ - للموظف الذي يبعد مركز عمله من مركز التصحيح مسافة تتراوح بين ٤٦ - ٧٠ كم مبلغ ستة دنائير يوميا .

٤ - للموظف الذي يبعد مركز عمله من مركز التصحيح مسافة تزيد على ٧٠ كم مبلغ عشرة دنائير يوميا .

ب - تعتمد المسافات المنصوص عليها في الفقرة « ١ » من هذه المادة وفقا لمسافات الطرق المحددة من قبل وزارة الاشغال العامة .

المادة ١٠ - لا يجوز تكليف الموظف باكثر من عمل واحد من الاعمال المنصوص عليها في هذا النظام على انه يجوز ان يتقاضى اجرا من اكثر من عمل كلف به بناء على موافقة الوزير .

المادة ١١ - يدفع للمكلف برئاسة قاعة في الامتحانات العامة مبلغ ثلاثة دنائير من كل يوم من ايام الامتحان بخلاف تنقيلات .

المادة ١٢ - يدفع لكل من السائق والموظف الذي يحضر طرود الاجابة عن التنويرات الى الوزارة ما يلي :

١ - دينار واحد اذا كان مركز المديرية يبعد عن الوزارة بمسافة لا تتجاوز ٦٠ كم .

ب - ثلاثة دنائير اذا كان مركز المديرية يبعد عن الوزارة اكثر من ٦٠ كم .

المادة ١٣ - لرئيس اللجنة حرمان أي شخص من الأجور كلياً أو جزئياً التي يستحقها بموجب هذا النظام إذا اخل بواجبه أو خالف أية تعليمات تتعلق بالعمل في الامتحانات العامة ، بالإضافة الى الاجراءات التأديبية التي تتخذ وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية .

المادة ١٤ - يلغى النظام المالي للامتحانات العامة رقم ٦٣ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته .

١٩٨٦/١١/٥

الحسين بن طلال

وزير العمل والتنمية الاجتماعية	وزير دولة	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن د. سامي جوده		عبد الوهاب المجالي	زيد الرفاعي
وزير شؤون الأرض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم
مروان دودين	مروان الحبود	طاهر المصري محي الدين الحسيني	ذوقان الهنداوي
وزير المالية	وزير التموين والصناعة والتجارة	وزير الأشغال العامة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. حنا عوده	د. رجائي الخطيب	المهندس محمود الحواودة	د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير العدل	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار	وزير النقل	وزير التعليم العالي
رياضي الشكعة	مهدد الخطيب	المهندس احمد دخقان	د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الشباب	وزير الداخلية	وزير الصحة
يوسف حمدان	د. عيد النحيات	رجائي النجاني	د. ظاهر كفمان د. زيد حنزة

الجدول رقم (١) الرسوم

١ - امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة :

نوع	دينار
١ - رسم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة (بما في ذلك رسم اصدار الشهادة وسنة كشوف للعلامات للطلاب الناجح الثان منها باللغة الانجليزية وأربعة باللغة العربية ، وكشف واحد للطلاب الراسب باللغة العربية) .	١٢
٢ - رسم اصدار شهادة بدل شهادة خلفة	٥
٣ - رسم اصدار وثيقة بدل شهادة ضائعة	٢
٤ - رسم اصدار اية نسخة من كشف العلامات العربية او الانجليزية	١
٥ - رسم اصدار ترجمة الشهادة باللغة الانجليزية	٢
٦ - رسم اصدار اية وثيقة أخرى تتعلق بالامتحان	١
٧ - رسم الاشتراك في الامتحان العملي	٤
ب - متفرقة :	
١ - رسم اصدار أي كشف تصدره الوزارة او المديرية من كشوف العلامات المدرسية	٢
٢ - رسم اصدار اية وثيقة مخترسة أخرى تصدرها الوزارة او المديرية	١
٣ - رسم تصديق اية شهادة او وثيقة او اية صورة عنها تصدقها الوزارة او اية جهة أخرى مخولة بالتصديق (ويجوز استيفاء هذا الرسم بواسطة الايلات الدائمة او اية طريقة أخرى بموافقة وزير المالية) .	٢٠٠
٤ - رسم اصدار الشهادة الاعدادية بدل تالف	٣
٥ - رسم اصدار اية وثيقة أخرى تتعلق بامتحان الشهادة الامدادية العامة	١
٦ - رسم اصدار ترجمة الشهادة الامدادية باللغة الانجليزية	٣
٧ - رسم اصدار اية وثيقة تتعلق بفحص شهادة الدراسة الثانوية الاردنية وامتحاني الملين الاعلى والادنى .	٢

مكتبة الفصل

الجدول رقم ٢ - الاجور

اولا : جهـاز الوزارة

فلس دينار		
٢٠٠ ...	عن كل سنة دراسية	١ - لكل من رئيس اللجنة أو نائبه
٢٠٠ ...	عن كل سنة دراسية	٢ - عضو اللجنة
١٦٠ ...	عن كل سنة دراسية	٣ - مدير الامتحانات (بما في ذلك عضويته في اللجنة)
٧٨٠ ...	عن كل سنة دراسية	٤ - مساعد مدير الامتحانات
٩٠٠ ...	عن كل سنة دراسية	٥ - رئيس قسم ادارة الامتحانات العامة
٤٥٠ ...	عن كل سنة دراسية	٦ - المشرف بقسم ادارة الامتحانات العامة
٢٠٠ ...	عن كل سنة دراسية	٧ - الكاتب بقسم ادارة الامتحانات العامة
٢٠٠ ...	عن كل سنة دراسية	٨ - رئيس قسم تصديق الشهادات
١٢٠ ...	عن كل سنة دراسية	٩ - الكاتب بقسم تصديق الشهادات
١٠٠ ...	عن كل سنة دراسية	١٠ - موظفو قسم النتائج المدرسية
٢٠٠ ...	عن كل سنة دراسية	١١ - رئيس ديوان او محاسب مديرية الامتحانات
٢٨٠ ...	عن كل سنة دراسية	١٢ - الكاتب او الطابع ديوان مديرية الامتحانات
٢٠٠ ...	عن كل سنة دراسية	١٣ - السائق بمديرية الامتحانات
١٦٠ ...	عن كل سنة دراسية	١٤ - الاذن بمديرية الامتحانات
٤٠٠ ...	عن كل سنة دراسية	١٥ - مدير الحاسب الالكتروني (بما في ذلك عضويته في اللجنة)
٢٠٠ ...	عن كل ساعة عمل اضافية على ان لا يقل ما يتقاضاه في السنة عن ٢٠٠ دينار ولا يزيد على ٣٦٠ دينار .	١٦ - رئيس القسم في الحاسب الالكتروني
٢٠٠ ...	من كل ساعة عمل اضافية على ان لا يقل ما يتقاضاه في السنة عن ١٥٠ دينار ولا يزيد على ٣٠٠ دينار .	١٧ - الممثل او المبرمج او المشغل او المشرف على ادخال المعلومات او الكاتب في مديرية الحاسب الالكتروني
١٥٠ ...	عن كل مستند ملف اساسي يلجأ اليه	١٨ - المثقف في الحاسب الالكتروني
٤٠٠ ...	ومن كل مستند علامات	١٩ - الاذن في الحاسب الالكتروني
١٠٠ ...	عن كل سنة دراسية	٢٠ - السائق في الحاسب الالكتروني
٢٠٠ ...	من كل يوم عمل على ان لا يزيد ما يتقاضاه في السنة الدراسية على ٢٠٠ دينار .	٢١ - هيئة المحاسبة في وزارة التربية والتعليم بما في ذلك مندوبو وزارة المالية وديوان المحاسبة، ويتم التوزيع بقرار من الوزير .
٩٠٠ ...	من كل سنة دراسية	٢٢ - موظفو ديوان الوزارة والطابعون
٢٤٠ ...	من كل سنة دراسية	٢٣ - موظفو اللـجـازم
٣٠٠ ...	من كل سنة دراسية	٢٤ - موظفو قسم الموازنات
١٠٠ ...	عن كل سنة دراسية	٢٥ - مأمورو المختبرات
١٢٠ ...	عن كل سنة دراسية	٢٦ - رئيس قسم المواصلات والسائقون
٤٨٠ ...	من كل سنة دراسية	٢٧ - الناسخون في ديوان الوزارة
١٢٠ ...	عن كل سنة دراسية	

ثانيا : موظفو المديرية

فلس عن كل مشترك في السنة

٥٠	١ - مدير التربية والتعليم على ان لا يقل استحقاقه عن ٢٠٠ دينار ولا يزيد على ٤٠٠ دينار
٤٠	٢ - مدير التخطيط المديرية على ان لا يقل استحقاقه عن ١٥٠ دينار او لا يزيد على ٤٠٠ دينار
٠٦	٣ - مدير الخدمات على ان لا يقل استحقاقه عن ٣٥ دينار ولا يزيد على ٧٠ دينار
٠٦	٤ - مدير الشؤون التعليمية على ان لا يقل استحقاقه عن ٢٥ دينار ولا يزيد على ٥٠ دينار
٥٠	٥ - رئيس قسم الامتحانات على ان لا يقل استحقاقه عن ١٨٠ دينار ولا يزيد على ٤٨٠ دينار
٤٠	٦ - الكاتب بقسم الامتحانات على ان لا يقل استحقاقه عن ١٢٠ دينار ولا يزيد على ٣٠٠ دينار
٤٠	٧ - موظفو قسم الشؤون المالية على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ١٠٠ دينار ولا يزيد على ٢٨٠ دينار
٢٠	٨ - موظفو الديوان على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٨٠ دينار ولا يزيد على ٢٣٠ دينار
٢٠	٩ - موظفو قسم اللوازم على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٤٠ دينار ولا يزيد على ١٢٠ دينار
٢٠	١٠ - الطابعون على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٦٠ دينار ولا يزيد على ٢٨٠ دينار
١٠	١١ - الناسخون على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٤٠ دينار ولا يزيد على ٧٠ دينار
١٠	١٢ - موظفو المقسم على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٥٠ دينار ولا يزيد على ٨٥ دينار
٢٠	١٣ - السائقون على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ١٦٠ دينار ولا يزيد على ٣٠٠ دينار
١٠٠	١٤ - مدير المدرسة الثانوية التابعة للوزارة على ان لا يقل استحقاقه عن ٤٠ دينار ولا يزيد على ٧٠ دينار
٨٠	١٥ - كاتب المدرسة الثانوية التابعة للوزارة على ان لا يقل استحقاقه عن ٣٠ دينار ولا يزيد على ٥٠ دينار

ثالثا : واضعوا الاسئلة والمشترون في اعدادها

فلس دينار		
٢٥٠ ...	١ - كل مشترك وضع اسئلة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة	من كل ساعة امتحان
١٠٠ ...	٢ - طابع الاسئلة او الناسخ	من كل ساعة عمل
١٠٠ ...	٣ - يدفع للكلف بوضع الاسئلة مبلغ خمسة دنائير من كل يوم من ايام الاجتماعات مع اعضاء لجنته بحيث لا تزيد ايام الاجتماعات مع ايام النسخ عن ستة ايام ، ولا يدفع له اية مبالغ اخرى بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به	

رابعا : المراقبون والمصححون

فلس دينار		
٢٠٠ ...	١ - رئيس قاعة الامتحان	من كل ساعة مراقبة
٥٠٠ ...	٢ - المراقب	من كل ساعة مراقبة
٥٠٠ ...	٣ - رئيس لجنة التصحيح	من كل ساعة تصحيح
١٥٠ ...	٤ - مصحح أوراق مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة الاكاديمية والتجارية	من كل ورقة/ساعة امتحان

مركز الفصل

ملحق

- ٥ - مصصح أوراق مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية (الزراعة والصناعية والتربوية والبريدية والفندقية الصرفة) .
- ٦ - الفاحص في الامتحان العملي لطلبة الدراسة الخاصة او لمن هم ليسوا من طلابه .
- خامساً : بمتروكة
- ١ - كاتب اضافي للأعداد للامتحان واستفسراج النتائج .
- ٢ - الموظف الذي يقوم بتدقيق الشهادات العامة وسجلاتها خارج اوقات الدوام الرسمي .
- ٣ - طابع اضافي
- ٤ - الخطاط
- ٥ - الاذن المكلف باحدى مهام الامتحانات في مركز الوزارة او مديرية التربية والتعليم او مركز التصحيح .
- ٦ - الاذن في قاعة الامتحان
- ٧ - اية فئة اخرى غير المذكورين في هذا الجدول
- سادساً : جهاز الامتحانات العامة في الضفة الغربية ويتكون هذا الجهاز من :
- ١ - رئيس قسم الامتحانات في الضفة الغربية
- ٢ - المشرف والكاتب والمحاسب والاذن في القسم .
- ٣ - رئيس قسم الامتحانات والمحاسب في مديرية التربية والتعليم والتعليم .

وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن

وزير شؤون الارض المحتلة وزير الزراعة مروان دودين

وزير المالية وزير التوطين والصناعة والتجارة د. حنا عودة

وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار المهندس احمد بخقان

وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة يوسف حمدان

وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن

وزير شؤون الارض المحتلة وزير الزراعة مروان دودين

وزير المالية وزير التوطين والصناعة والتجارة د. حنا عودة

وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار المهندس احمد بخقان

وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة يوسف حمدان

نخ الحسب للعلماء

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما تقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٦

نظام معمل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة
الأردنية

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معمل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع النظام رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل الفقرة (و) من المادة ١٦ من النظام الاصيل بالفاء عبارة (وكلاء التاج) الواردة فيها .
- المادة ٣ - تلغى عبارة (ضابط المواصلات) حيث وردت في النظام الاصيل ويستعاض عنها بعبارة (رئيس مكتب التخليص) .
- المادة ٤ - تعدل الفقرة (ج) من المادة ١٠٦ من النظام الاصيل بالفاء عبارة (وزير الاقتصاد الوطني/التوطين) الواردة فيها والاستعاضة منها بعبارة (وزير الصناعة والتجارة والتجوية) .

الحسين بن طلال

١٩٨٦/١١/٢

رئيس الوزراء نائب رئيس الوزراء وزير دولة وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن

وزير شؤون الارض المحتلة وزير الزراعة مروان دودين

وزير المالية وزير التوطين والصناعة والتجارة د. حنا عودة

وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار المهندس احمد بخقان

وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة يوسف حمدان

وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن

وزير شؤون الارض المحتلة وزير الزراعة مروان دودين

وزير المالية وزير التوطين والصناعة والتجارة د. حنا عودة

وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار المهندس احمد بخقان

وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة يوسف حمدان

مكتبة الملك

مخ الحسب لملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٦

نظام كلية المهن الطبية المساعدة للخدمات الطبية الملكية

واستخدام وعلاوات اصحاب المهن الطبية المساعدة للخدمات الطبية الملكية في القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كلية المهن الطبية المساعدة واستخدام وعلاوات اصحاب المهن الطبية للخدمات الطبية الملكية في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع النظام رقم ٦١ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل تعريف كلمة (المهن الواردة في المادة ٢) من النظام الاصيل باضافة العبارة التالية الى اخره :
اخره :-
يقرر القائد العام اضافتها الى هذه المهن .

١٩٨٦/١١/٢

الحسين بن طلال

وزير العمل والتنمية الاجتماعية وزير دولة
للشؤون البرلمانية نائب رئيس الوزراء ووزير دولة
المهندس خالد الحاج حسن للشؤون رئاسة الوزراء
د. سامي جوده عبد الوهاب المجالي رئيس الوزراء
زيد الرفاعي وزير الدفاع

وزير شؤون الأرض المحطة وزير الخارجية وزير
مروان فودين مظهر المصري وزير
وزير التكوين والصناعة والتجارة وزير
الاشغال العامة وزير
د. رجائي المعشر المهندس محمود الحواودة وزير الاوقاف والشؤون
والمختصات الاسلامية

وزير الاعلام والثقافة وزير
السياحة والآثار وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد وزير الطاقة والثروة المعدنية
مجد الخطيب د. هشام الخطيب د. حنا عودة

وزير الشؤون البلدية وزير
والقروية والبيئة وزير
يوسف حيدان د. عيد الحياث د. ظاهر كنعان وزير الصحة
رجائي الدجاني د. زيد حمزة رياض الشكعة

وزير الشؤون البلدية وزير
والقروية والبيئة وزير
يوسف حيدان د. عيد الحياث د. ظاهر كنعان وزير الصحة
رجائي الدجاني د. زيد حمزة رياض الشكعة

مخ الحسب لملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٦

نظام معدل لنظام ممارسة مهنة المعالجة الحكيمة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام ممارسة مهنة المعالجة الحكيمة لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع النظام رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل تعريف المعالجة الحكيمة الوارد في المادة ٢ من النظام الاصيل بالغاء عبارة (وذلك بناء على تعليمات الاطباء الحكيمين وتحت اشرافهم) من آخر التعريف .

١٩٨٦/١١/٢

الحسين بن طلال

وزير دولة نائب رئيس الوزراء ووزير دولة
للشؤون البرلمانية للشؤون رئاسة الوزراء
د. سامي جوده عبد الوهاب المجالي رئيس الوزراء
زيد الرفاعي وزير الدفاع

وزير الزراعة وزير وزير وزير وزير وزير
مروان الحمود مظهر المصري محي الدين الحسيني لوقان الهنداوي المهندس خالد الحاج حسن وزير العمل
وزير التكوين والصناعة والتجارة وزير وزير وزير وزير وزير
د. رجائي المعشر المهندس محمود الحواودة الشيخ عبدالعزيز الخطيب مروان فودين وزير شؤون
الاشغال العامة وزير وزير وزير وزير وزير
وزير الاعلام والثقافة وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة
وزير السياحة والآثار وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة
وزير السياحة والآثار وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة

وزير التكوين والصناعة والتجارة وزير وزير وزير وزير وزير
د. رجائي المعشر المهندس محمود الحواودة الشيخ عبدالعزيز الخطيب مروان فودين وزير شؤون
الاشغال العامة وزير وزير وزير وزير وزير
وزير الاعلام والثقافة وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة
وزير السياحة والآثار وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة

وزير الاعلام والثقافة وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة
وزير السياحة والآثار وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة

وزير الاعلام والثقافة وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة
وزير السياحة والآثار وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة

وزير الاعلام والثقافة وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة
وزير السياحة والآثار وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة

وزير الاعلام والثقافة وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة
وزير السياحة والآثار وزير وزير وزير وزير وزير
المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب وزير الطاقة

هنا هو الفصل

انشاء كليتين في جامعة مؤتة

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس التعليم العالي رقم ١١٤ تاريخ ١٩٨٦/١١/١٠ المتضمن انشاء كليتين ضمن جامعة مؤتة .
الاولى باسم كلية الحرب الملكية الاردنية والثانية باسم كلية القيادة والاركان الملكية الاردنية .

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠٢٢ تاريخ ١٩٨٦/١١/٢ المتضمن الموافقة على اتفاقية للتعاون الملاحي وتأسيس شركة عربية مشتركة للنقل البحري في المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية العراق وجمهورية مصر العربية وعقد تأسيس شركة الجسر العربي للملاحة بالشكل التالي :

اتفاقية للتعاون الملاحي

وتأسيس شركة عربية مشتركة للنقل البحري بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية العراق وجمهورية مصر العربية

رغبة في توطيد وتوثيق الروابط الاخوية والتعاون والتكامل الاقتصادي المشترك فيما بين الدول العربية الشقيقة وربط المشرق العربي بمصر والمغرب العربي وتحقيقا لثمية العلاقات بين حكومات المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية في مجال النقل البحري حيث يعتبر هذا المجال من المستلزمات الاساسية في تنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم المبادلات التجارية وتلاحم الشعب العربي من مشرقه الى مغربه . وتحقيقا لهذه الاهداف فقد تم الاتفاق بين الحكومات الشقيقة على ما يلي :-

مادة اولى

تؤسس شركة ملاحية تسمى (شركة الجسر العربي للملاحة) تقوم بممارسة اعمال الملاحة والنقل البحري بصفة عامة ونقل الركاب والبضائع من مرسى نويبع الى ميناء العقبة بصفة خاصة بهدف ربط المشرق العربي بمصر والمغرب العربي .

مادة ثانية

حدد راس مال الشركة وشكلها القانوني ومقرها واغراضها وما تتبع به من اعفاءات وتسهيلات وكيفية تشكيل جميعتها العمومية ومجلس ادارتها وصلاحيات كل منها وغير ذلك من الامور في عقد تأسيس الشركة المرفق الذي يعتبر مكملا لاحكام هذه الاتفاقية .

مادة ثالثة

يقتصر على الشركة نقل الاشخاص والبضائع فيما بين مرسى نويبع وميناء العقبة بسفنها المملوكة او المستأجرة . وفي حالة عدم استطاعتها القيام بذلك تعطى الاولوية للسفن الوطنية للدول الموقعة على هذه الاتفاقية ثم لسفن الدول الاخرى .

مادة رابعة

تعمل الدول الموقعة على هذه الاتفاقية على تسهيل جميع اعمال الشركة بما يحقق الهدف من انشائها .

مادة خامسة

تعتبر هذه الاتفاقية ومعد التأسيس المرفق والنظام الاساسي المكل له نافذ المفعول من تاريخ تبادل مذكرات بمصادقة حكومة كل من الدول المتعاقدة وفقا للاجراءات الدستورية المعمورة فيها .
حررت هذه الاتفاقية وعقد التأسيس المرفق بمدينة القاهرة في الثالث عشر من ربيع الاول عام ١٤٠٦ هـ الموافق السادس والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨٥ ميلادية من ثلاث نسخ اصلية باللغة العربية .

عن حكومة المملكة الاردنية	عن حكومة الجمهورية	عن حكومة جمهورية مصر
الهاشمية	العراقية	العربية
فرحي غبيد	عبد الجبار الاسدي	مهندس سليمان متولي سليمان

مقد تأسيس شركة

الجسر العربي للملاحة

بين كـ من :-

- ١ - حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
- ٢ - حكومة الجمهورية العراقية
- ٣ - حكومة جمهورية مصر العربية

رغبة في توطيد وتوثيق الروابط الاخوية والتعاون الاقتصادي المشترك فيما بين الدول العربية الشقيقة وربط المشرق العربي بالمغرب العربي وتحقيقا لتلبية العلاقات بين حكومات المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية في مجال الملاحة والنقل البحري حيث يعتبر هذا المجال من المستلزمات الاساسية في تنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم المبادلات التجارية وتلاحم الشعب العربي من مشرقه الى مغربه .

وتحقيقا لهذه الاهداف وتنفيذا لاحكام الاتفاقية المبرمة بين الحكومات الشقيقة بشأن التعاون الملاحي وانشاء شركة الجسر العربي للملاحة الموقعة في تاريخ توقيع هذا العقد فقد تم الاتفاق على ما يلي :-

الفصل الاول

التعريف

المادة الاولى

يقصد بالتعابير الآتية لاغراض هذا العقد وملاحقه المعاني المبينة أدناه :-

- | | |
|-------------------------|--------------------------------|
| ١ - الدولة : | القطر العربي المساهم في الشركة |
| ب - الشركة : | شركة الجسر العربي للملاحة |
| ج - المقعد : | مقد تأسيس الشركة |
| د - النظام : | النظام الاساسي للشركة |
| هـ - الجمعية العمومية : | الجمعية العمومية للشركة |
| و - المجلس : | مجلس ادارة الشركة |

الفصل الثاني

التأسيس

المادة الثانية

- ١ - تؤسس شركة مشتركة مساهمة محدودة للنقل البحري تسمى شركة الجسر العربي للملاحة .
- ب - المركز الرئيسي للشركة مدينة عمان ولها ان تقيم فروعها ومكاتب في الدول المتعاقدة وخارجها .
- ج - مدة الشركة ٥٠ سنة تبدأ من تاريخ نفاذ عقد التأسيس قابلة للتجديد بناء على موافقة الاطراف المتعاقدة .

الفصل الثالث

اغراض الشركة

المادة الثالثة

اغراض الشركة هي :-

- ١ - القيام بحسابها او لحساب الآخرين بجميع عمليات الملاحة والنقل البحري بما في ذلك نقل الركاب والبضائع .

ب - شراء وبيع واستئجار واستغلال وتملك جميع انواع السفن والمراكب والمبيلات العائمة ووسائل النقل البحري ولها في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي :-

- ١ - جميع العمليات المتعلقة باغراضها وابرام جميع الاتفاقيات والعقود التي من شأنها انهاء اعمالها المخططة .
 - ٢ - تملك واستئجار الاراضي والمنشآت اللازمة لتحقيق اغراضها .
 - ٣ - قبول التوكيل عن شركات الملاحة والنقل البحري والاتقاء والتخليص على البضائع .
- وبشكل عام جميع العمليات التي ترتبط باي سبب كان بالملاحة والنقل البحري

الفصل الرابع

الوضع القانوني

المادة الرابعة

فيما عدا تقيد الشركة في مزاولة اغراضها المحددة في المادة الثالثة في حدود التشريعات التي تحكم مزاولة هذا النشاط في الدول المتعاقدة :

- ١ - تخضع الشركة لاحكام هذا العقد وتخضع بصفة تكميلية للبيدات العامة المشتركة في تشريعات الدول المتعاقدة في الحدود التي تنشئ فيها هذه المبادئ مع احكام هذا العقد .

ب - تنفذ احكام هذا العقد وكذلك اي تعديل يطرا عليه مع مراعاة القواعد والتعليمات المتعلقة بالنظام العام في كل دولة متعاقدة .

المادة الخامسة

تتارس الشركة نشاطها على الاسس والمعايير الاقتصادية والتجارية وتهدف من ذلك الى تحقيق الاهداف القومية المنشأة من اجلها .

المادة السادسة

تسجل السفن المملوكة للشركة في موانئ الدول المتعاقدة وترفع السفينة علم الدولة المسجلة فيها . ويراعى في تسجيل السفن التي تملكها الشركة التوزيع بقدر المستطاع على الدول المتعاقدة بنسبة مساهمة كل دولة في رأس مال الشركة .

الفصل الخامس

رأس مال الشركة

المادة السابعة

- ١ - يحدد رأس مال الشركة بمبلغ مقداره ستة بلايين دولار أمريكي .
- ب - تكون مساهمة الدول المتعاقدة في رأس مال الشركة عند تأسيسها بالتساوي فيما بينها ولا يجوز بيع او تحويل او التنازل عن مساهمة اي دولة من الدول المتعاقدة الى غيرها من الدول .
- ج - لمجلس الادارة ان يوصي بزيادة رأس مال الشركة او تخفيضه . وتختص الجمعية العمومية باتخاذ القرار في هذا الشأن .
- وفي حالة زيادة او تخفيض رأس مال الشركة توزع الزيادة او التخفيض بنسبة حصة كل دولة في رأس المال ، وفي حالة عدم رغبة احدى الدول في المساهمة في الزيادة يوزع نصيبها في الزيادة على باقي الدول بنسبة مساهمة كل منها للآخرى .
- د - للشركة اقتراض عن طريق اصدار سندات او عقد القروض مع المؤسسات المالية العربية او الاجنبية بما لا يزيد عن مثل رأس مال الشركة المخفوع والاحتياطي القانوني وذلك بهدف تحقيق اغراضها التي اسست من اجلها .

مكرر الفصل

المادة الثامنة

تقتصر المساهمة في رأس مال الشركة على الدول المتعاقدة .

الفصل السادس

الإعفاءات والتسهيلات

المادة التاسعة

لا يجوز للدول المتعاقدة تأميم أو مصادرة ممتلكات الشركة أو أصولها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها أو تأجيل ديونها .
كما لا يجوز الحجز على السفن المملوكة للشركة ، أو على أموالها أو اتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري إلا بمقتضى حكم قضائي .

المادة العاشرة

تعفى الشركة ورأس مالها وأصولها وممتلكاتها وفروعها وأرباحها وتوزيعاتها وجميع أوجه نشاطها ومعاملاتها من جميع أنواع الضرائب بما في ذلك ضريبة الدخل وجميع أنواع الرسوم بما في ذلك رسم الطوابع (الدبكات) بجميع أنواعها في الدول المتعاقدة فيما عدا ما كان منها مقابل خدمات المرافق العامة كما تعفى الشركة من جميع الرسوم المقررة في شأن رسمي التوثيق والشهر المستحقة على المحررات الخاصة بالسفن المملوكة لها .
وتعفى الشركة من الرسوم والإجراءات والضرائب المتأخرة بأنظمة مراقبة التحويل الخارجي (التند) فيما يتعلق بالتصرف في موجودات الشركة وأرصدها وإيراداتها من العملات الأجنبية ونقلها وتحويلها وكذلك من القيود الموضوعة على استعمال هذه الأرصدة في تسديد الديون والالتزامات والخدمات وتحويل أو تحويل الأرباح بها ككل انتقال الأوراق المالية المتحصلة من تأسيس الشركة وعملاتها وإعطاء كل مساهم الحق في استيفاء وتحويل أرباحه وحقوقه الناتجة من مساهمته إلى الخارج بالعملات القابلة للتحويل دون قيود أو رسوم .

المادة الحادية عشرة

يجوز للشركة دون التقيد بالقوانين والقرارات الخاصة بالاستيراد بالدولة المتعاقدة فيما عدا التقيود المتعلقة بمقتضيات الأمن والصحة العامة — أن تستورد بأسرها ما تحتاج إليه في عملها من مواد أو أدوات أو آلات أو أجهزة ويعفى ما تستورده الشركة من هذه الأشياء من الضرائب والرسوم الجبركية ورسوم الاستيراد وغيرها من الضرائب والرسوم .

ولا يجوز إعادة بيع أي من الأشياء المشار إليها في الفقرة السابقة إلا وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية بالدولة المتعاقدة التي توجد بها هذه الأشياء .

الفصل السابع

الجمعية العمومية ومجلس الإدارة

المادة الثانية عشرة

يحدد النظام الأساسي للشركة صلاحيات الجمعية العمومية ومجلس إدارة الشركة .

الفصل الثامن

الفصلون

المادة الثالثة عشرة

أ- تكون الامتيازات في استخدام وتعيين العاملين في هذه الشركة منذ تولى المؤهلات المهنية المطلوبة لمواطني الدول المتعاقدة ثم لمواطني الدول العربية الأخرى ثم للمواطنين من مواطني باقي الدول .

ب- مع مراعاة ما ورد بالبند (١) من هذه المادة تتمتع الشركة بحرية اختيار أو تعيين العاملين فيها وفقا لما يصدره مجلس الإدارة من قواعد ونظم وتعليمات لهذا الغرض .

ويسري على جميع العاملين في الشركة نظام عمل موحد يقوم مجلس الإدارة بإصداره وتلتزم الدول المتعاقدة بمنح التراخيص اللازمة للدخول والاقامة والعمل بالنسبة للعاملين في الشركة ووكالاتها وفروعها ومكاتبها بمرعاة النظم العام والأمن والصحة العامة .

الفصل التاسع

أحكام عامة

المادة الرابعة عشرة

أ- ترصد كل دولة من الدول المتعاقدة كابل مساهمتها في رأس مال الشركة عند التوقيع على هذا العقد .
ب- يتم إيداع قسيمة (١٠٪) عشرة في المائة من رأس مال الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ عقد التأسيس باسم الشركة لدى البنك المختص بدولة المقر حسب غير مقيم .
ج- يتم دفع المتبقي من رأس المال خلال ثلاثة أشهر من تاريخ طلبه من مجلس الإدارة وبناء على حاجة الشركة . وكل مبلغ يتأخر سداؤه عن الميعاد المذكور تحسب عنه فائدة لصالح الشركة بواقع (١٠٪) عشرة في المائة سنويا دون حاجة إلى تنبيه أو أية إجراءات قانونية أخرى .
د- يتقطع مبلغ يوازي نسبة (١٠٪) عشرة في المائة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني . ويقف هذا الاحتياطي عند بلوغ مجموع الاحتياطي (١٠٠٪) مائة في المائة من رأس المال المدفوع . ويستخدم الاحتياطي بما يحقق أهداف الشركة .

المادة الخامسة عشرة

تسعى الدول المتعاقدة بأن تسهل للشركة جميع الأعمال المتعلقة بأغراضها وأن تتخذ في هذا السبيل كافة الوسائل الممكنة .

المادة السادسة عشرة

في حالة نشوء أي خلاف بين المؤسسين حول تطبيق أحكام هذا العقد ولم يتم التوصل إلى حل وديا تشكل هيئة تحكيم من أربعة أعضاء تقوم كل دولة من المؤسسين بتعيين عضو واحد ويعين المحكون العضو الرابع بالأجباع وتكون له الرئاسة .
وتصدر قرارات هيئة التحكيم بأغلبية الأصوات وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .
وتكون قرارات الهيئة ملزمة لجميع الدول المتعاقدة .

المادة السابعة عشرة

أ- تكون الجمعية العمومية من وزراء النقل بالدول المتعاقدة ورؤساء الجمعية العمومية أحد وزراء النقل بالتناوب فيما بينهم وفقا لما يحدده النظام الأساسي .
ب- يتكون مجلس الإدارة من تسعة أعضاء موزعين بالتساوي على الدول المتعاقدة ويسبهم وزير النقل بالدولة المتعاقدة .
ج- ويسمى كل وزير عضوا احتياطيا ممثلا لدولته يحل محل من يتغيب عن الأعضاء الأصليين الذين سبهم ويكون له كافة صلاحيات العضو الأصلي منحصورة .
د- يسمى وزراء النقل في الدول المتعاقدة من بين أعضاء المجلس رئيسا ونائبين له بمرعاة أن يكون كل منهم ممثلا لأحدى الدول المتعاقدة .
هـ- يعين مجلس الإدارة مجبرا عليها للشركة ونائبين لمن بين أعضائه بمرعاة أن يكون كل منهم ممثلا لأحدى الدول المتعاقدة ويمد التشكيل المشار إليه بالبندين (د ، هـ) كل سنتين بمرعاة التناوب في شغل هذه المناصب من الدول المتعاقدة .
و- فيها عدا مدير عام الشركة ونائبه يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه وباتى أعضاء المجلس غير مقررهم .

المادة الثامنة عشرة

يجوز تعديل هذا العقد بموافقة الجمعية العمومية وبمصادقة حكومات الدول المتعاقدة وفقاً للإجراءات الدستورية المتبعة فيها ويجوز تعديل النظام الأساسي بقرار من الجمعية العمومية فيما لا يخالف المبادئ الأساسية الواردة بعقد التأسيس .

المادة التاسعة عشرة

يجوز بإجماع الدول المتعاقدة ووفقاً للأسس التي تقرها الموافقة على انضمام أي من الدول العربية الأخرى إلى هذه الشركة بعد اتباع كافة الإجراءات الدستورية المقررة في كل منها .

المادة العشرون

يتم توقيع النظام الأساسي للشركة في خلال شهر من تاريخ التوقيع على هذا العقد ويلحق به ويعتبر مكملاً له .

حرر ووقع هذا العقد بمدينة القاهرة في الثالث عشر من ربيع الأول عام ١٤٠٦ هجرية الموافق السادس والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨٥ ميلادية من ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة الجمهورية العراقية
وزير النقل	وزير النقل والمواصلات والنقل البحري	وزير النقل والمواصلات
فرحي عبيد	مهندس سليمان متولي	عبد الجبار الاسدي

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٩ الموافقة على محضر الاجتماع الأول للجنة المشتركة للتعاون الثقافي بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا الاتحادية والذي تم التوقيع عليه في عمان بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٩ بشكله التالي :

محضر الاجتماع الأول

لجنة المشتركة للتعاون الثقافي بين

المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا الاتحادية

تنفيذا لاتفاق التعاون الثقافي الموقع في ١٩٧٩/٨/٢٩ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية . تم عقد الاجتماع الأول للجنة الحكومية المشتركة للتعاون الثقافي في عمان في الفترة ما بين ١٩٨٦/١٠/٢٩ - ٢٧ .

يشمل الملحق رقم ١ قائمة بأعضاء الوافدين في هذا الاجتماع .

تم خلال الاجتماع الذي عقد بروح من الصداقة والتعاون مراجعة وتقييم التعاون الثقافي المنجز القائم بين البلدين في المجال الثقافي ، وكذلك استعراض البرنامج المستقبلي للتبادل الثقافي بين البلدين . أكد الجانبان على أهمية تطوير التبادل الثقافي المنجز بين البلدين وعلى ضرورة إعداد اجتماع اللجنة المشتركة لكلا البلدين لهذا الغرض بناء على طلب أي من الجانبين . كما عبر الجانبان عن ارتياحهما لمستوى التعاون الثقافي القائم لمصلحة الجانبين ومن هذا المنطلق ، فقد اتفق الجانبان على ما يلي :

- ضرورة استمرار التعاون في مجالات التربية والعلوم والتكنولوجيا .
- تشجيع تعاون المؤسسات الثقافية في كلا البلدين .
- دعم انتشار اللغة الألمانية في المملكة الأردنية الهاشمية واللغة العربية في جمهورية ألمانيا الاتحادية .
- زيادة التعاون في المحافظة على التراث الثقافي لكلا البلدين .
- تشجيع تبادل العروض الفنية والفنون الجبيلة والموسيقى .
- تشجيع تبادل النشاطات الشبابية والرياضية .

أولاً - التربية والعلوم والتكنولوجيا : -

المادة الأولى :

أبدى الجانبان رغبتهما في التعاون في مجالات التربية والعلوم والتكنولوجيا . وسيعمل الجانبان على دعم التعاون بين المؤسسات التربوية والأكاديمية والعلمية وذلك بتبادل الأساتذة والمحاضرين والباحثين والطلاب .

المادة الثانية :

أ- يدعم الجانبان التعاون بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في كلا البلدين بهدف تشجيع الأبحاث الأكاديمية والتطبيقية عن طريق تبادل الباحثين ومشاريع البحث ذات الاهتمام المشترك بين البلدين .

ب- يدعم الجانبان الاتفاقيات والإجراءات القائمة بين الجامعات والمؤسسات المتناظرة في كلا البلدين ويشجعان تكثيف الإجراءات والاتفاقيات المستقبلية .

ج- يدعم الجانبان الاتفاقيات المعتمدة بين جامعة اليرموك وكل من الأكاديمية الألمانية لتبادل الخدمات (DAAD) وجامعة توينجن والوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ .

المادة الثالثة :

يقوم الجانبان بإعداد برنامج تبادل للطلاب المؤهلين للالتحاق بالمؤسسات التربوية وأو للقيام بالتدريب العملي في البلد الآخر بموجب الإجراءات والقوانين المحلية .

وسيعمل الجانبان على توثيق الزيارات الدراسية للجامعات ومؤسسات البحث في كلا البلدين بما هو واجب الاتفاقيات والإجراءات بين الجامعات أو بوسائل أخرى للتعاون .

محضر الاجتماع

المادة الرابعة :

يوصي الجانبان بتشكيل لجنة نزعية لدراسة الاعتراف المتبادل بالدرجات وشهادات الدبلوما الصادرة من الجامعات ومؤسسات التعليم العلمي والفني العالي لكلا البلدين . ويؤكد الجانب الألماني على أهمية معادلة الشهادات وسيعمل على دراسة تقديم منح لنيل الدرجات في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، عندما يتم حل قضية الاعتراف بالشهادات الألمانية بشكل مرض .

المادة الخامسة :

يقدم الجانب الألماني للمملكة الأردنية الهاشمية دراسة لمدة سنة واحدة عن طريق الأكاديمية الألمانية لتبادل الخدمات DAAD لحايلي شهادة الماجستير MA أو MSC وذلك لنيل درجة الدكتوراه أو للدراسة المتقدمة في مجال تخصصهم ، وسيتم تحديد نسبة من هذه المنح لخريجي جامعات الضفة الغربية وسيتم الاتفاق على عدد المنح والشروط المتعلقة بتنفيذ وتحويل برنامج المنح بين الجهات المعنية بالطرق الدبلوماسية أو بالطرق المباشرة .

المادة السادسة :

تقدم ولاية بافاريا الحرة ابتداء من العام ١٩٨٧ منحة لطلاب أردني للتحاق بكلية فنية ومن ثم يلتحق بكلية للتعليم الفني العالي .

المادة السابعة :

يقدم الجانب الأردني منحاً لطلاب في جمهورية ألمانيا الاتحادية ممن يتقنون اللغة العربية وذلك في ضوء الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسات المعنية وسيتم الاتفاق على مدة وشروط هذه المنح قبل ستة أشهر من آخر موعد لقبول الطلبات ، وسيتم ذلك بالطرق الدبلوماسية .

المادة الثامنة :

يدعم الجانبان تبادل المحاضرين و/أو أعضاء هيئات التدريس في كلا البلدين . وسيعمل الجانب الألماني على تعيين محاضرين و/أو أعضاء من هيئات التدريس في اللغة الألمانية أو في أي مجال آخر في الجامعات والمؤسسات الأردنية وسيسمح لهؤلاء بادخال أدواتهم المنزلية وسياراتهم بموجب القوانين والأنظمة الأردنية بهذا الخصوص .

المادة التاسعة :

يستمر الجانبان في تشجيع القاءات التربوية وتبادل العاملين في مجالات التربية والعلوم والتكنولوجيا وكذلك حضور الدورات والمؤتمرات والطقات الدراسية المتعلقة بتخصصاتهم ضمن مناهج البرامج التي يتم إعدادها ، وتقدم الـ DAAD منحة دراسية للباحثين الأردنيين كسأيدعو الجمعيتين السابقتين لزيارة جمهورية ألمانيا الاتحادية . وسيتم الاتفاق على وقت الزيارة وشروطها بالطرق الدبلوماسية بين الجهات المعنية في كلا البلدين .

المادة العاشرة :

يعمل الجانب الأردني على تسوية المرشحين للتدريب العملي في جمهورية ألمانيا الاتحادية وذلك من خلال المكتب الوطني (للايستا) IAESTE في عمان .

المادة الحادية عشرة :

يوجه الجانب الألماني الاهتمام بؤسسة الكسندر فون هيبولت لحصول شباب أردنيين ذوي مستوى عال من الكفاءة في كافة المجالات على منحة للدراسات الأكاديمية العالي . وفي إطار برامج المنح والتنافس ، تقوم مؤسسة الكسندر فون هيبولت وبموجب مناهجها على توفير الزيارات للباحثين الأردنيين لزيارة جمهورية ألمانيا الديمقراطية لغايات البحث . وتقوم المؤسسة المذكورة بتقديم منح للأبحاث المؤسسة لودرلين الخاصة بمنح بحث للباحثين الألمان الذين يجرون أبحاثهم في الأردن .

المادة الثانية عشرة :

سيقدم الجانب الألماني رغبة الجانب الأردني في إقامة تعاون مباشر بين الجامعات الأردنية والجمعية العلمية الملكية من جهة ومعهد ماكس بلانك من جهة أخرى .

المادة الثالثة عشرة :

يشجع الجانبان الاتصالات المباشرة بين المؤسسات الاجتماعية في كلا البلدين وكذلك تبادل زيارات الخبراء الاجتماعيين .

ثانياً : المؤسسات الثقافية والمدارس :

المادة الرابعة عشرة :

يقدر الجانبان الدور الذي يقوم به فرع معهد غوته في عمان والمعهد البروتستنتي للآثار ، ويعتبر هذان المعهدان من المؤسسات الثقافية حسب تعريفها في المادة ٢/٢ من الاتفاقية الثقافية الأردنية الألمانية في ١٩٧٦/٨/٢٩ كما انهما يؤديان دوراً هاماً في التبادل الثقافي الأردني الألماني .

المادة الخامسة عشرة :

سيستمر معهد غوته في تقديم المنح لحضور دورات اللغة الألمانية في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

المادة السادسة عشرة :

١ - استمرار التعاون في مجال التعليم المدرسي باعتبار عنصر أساسي في العلاقات الأردنية الألمانية .
ب - يتبادل الجانبان الكتب المدرسية المتبعة في مدارس بلديهما وستقدم ولاية رينلاندز الى وزارة التربية والتعليم الأردنية نسخاً من الكتب المدرسية والمناهج للمرحلتين الابتدائية والثانوية .

المادة السابعة عشرة :

تبادل وزارة التربية والتعليم الأردنية ووزارة الثقافة في ولاية رينلاندز في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ زيارة اثنين او ثلاثة من المختصين في مجال التربية لمدة عشرة أيام لكل منهما ، للتعرف على النظم التربوية والإدارية وتبادل الخبرات في مجال التعليم العام .

المادة الثامنة عشرة :

يستمر الجانب الألماني في برامجه لتشجيع تعليم الطلبة الأجانب للغة الألمانية كما يرحب الجانبان بالآثار الإيجابية العائدة على التلاميذ الأردنيين من هذه البرامج .

ثالثاً : اللغة الألمانية في المملكة الأردنية الهاشمية واللغة العربية في جمهورية ألمانيا الاتحادية :

المادة التاسعة عشرة :

يقدر الجانبان مدى انتشار اللغة الألمانية في الأردن واللغة العربية في ألمانيا وسيستمران في دعم لغة كل منهما الآخر .

المادة العشرون :

يرحب الجانبان بزيادة عدد الطلاب والتلاميذ الذين يتعلمون اللغة العربية في جمهورية ألمانيا الاتحادية في السنوات الأخيرة .

رابعاً : الفنون الاستعراضية والفنون الجيلة والموسيقى :

المادة الحادية عشرة :

سيعمل الجانبان بكل وسعها على تبادل الممثلين والفنانين وأغلبية المعارض عن طريق المؤسسات الثقافية مثل معهد غوته ومعهد العلاقات الخارجية (I.F.A.)

المادة الثانية عشرة :

سيسهل كل جانب إقامة أسابيع الأفلام في البلد الآخر وذلك ضمن شروط يتفق عليها مسبقاً .

المادة الثالثة والعشرون :

سيقيم متحف روتسروتش - جويت في كولون في خريف عام ١٩٨٧ معرضاً اردنيا فلسطينيا . وسيعمل الجانبان غاية الجهد لضمان نجاح هذا الحدث التميز

المادة الرابعة والعشرون :

يستمر كل جانب بدعوة الجانب الآخر للمشاركة في الفعاليات الثقافية الدولية ذات الاهتمام المشترك .

خامساً : التعاون الثقافي في حماية وصيانة التراث الثقافي

المادة الخامسة والعشرون :

يرحب الجانبان في استئناف العمل في اثار ام قيس / جدارا من قبل فرع معهد الآثار البروتستانت في عمان وبمساعدة معهد الآثار في برلين ، وسيعملان استطاعتهم على دعم هذا المشروع وبكل الوسائل الممكنة . ان الاجهزة الفنية والمواد الخاصة بتوثيق الآثار والمطويات لهذه الاعمال يمكن اعانتها من الجهارك بموجب القوانين والانظمة والتعليمات الاردنية بهذا الخصوص .

سيصار الى دعم التعاون في مجال الآثار في اطار التعاون الثقافي كما سيتم بحث بعض المشاريع الاخرى بالطرق الدبلوماسية .

المادة السادسة والعشرون :

سيولي الجانب الالماني اهمية خاصة لتوفير التمويل اللازم لمشاريع التعاون الثقافي في مجال حماية وصيانة التراث الثقافي . وسيعمل على توفير التمويل اللازم لهذه الغاية . يعبر الجانب الاردني عن شكره على هذا العرض ويقدم مشاريع التعاون الثقافي التالية :

أ - يقدم الجانب الالماني الدعم المالي والفني والاستشاري لمتحف الآثار الاثوغرافيا التابع لمعهد الآثار والانثروبولوجيا في جامعة اليرموك ، علماً بان دائرة الآثار الاردنية قد تعاونت بشكل كبير في اقامة هذا المتحف باعارة معدات الآثار والحفريات وستقوم جامعة اليرموك بتنفيذ التعميمات المقترحة من قبل الجانب الالماني في البنى الحالي للمتحف والعمل على توفير الكفاءات البشرية اللازمة لـ .

ب - ترميم المخطوطات القرآنية في الجامع الأقصى في القدس .

ج - سيعمل الجانب الالماني على توفير الدعم المالي لمشاريع الابحاث المقترحة من جامعة آخن وجامعة اليرموك بالتعاون مع دائرة الآثار العامة الاردنية وذلك لاجراء الدراسات العلمية الخاصة بمقاومة مخزون البتراء للعوامل الجوية المؤلفة من الصخور الرملية ووسائل حماية وترميم الآثار الصخرية المنحوتة في الموقع .

سادساً : الاعلام والاداب والارشيف :

المادة السابعة والعشرون :

يقدر الجانبان التعاون المباشر بين مؤسسات الاذاعة والتلفزيون في كلا البلدين ويؤكدان على رغبتهما في متابعة اذغال البرنامج الالماني لمدة ساعة في التلفزيون الاردني والذي مضى سنتان على التباحث به . كما يؤكدان على التعاون القائم في مشاريع التبادل مع الـ ARD , ZDF ودوتش ويل وترانستل ، وقد أبدى الجانب الالماني رغبته في الاستمرار بتزويد مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية ببرامج دوتش ويل وترانستل .

المادة الثامنة والعشرون :

ابدى الجانب الالماني رغبته وفي حدود الامكانيات المالية لبناء على طلب مسبق في الاستمرار بتقديم الكتب والمجلات وادوات التدريس للجامعات والمؤسسات الاردنية .

المادة التاسعة والعشرون :

يرحب الجانبان بمعرض الكتب الالماني المتجول الاول في الاردن كنموذج لتعميق العلاقات الثقافية بين البلدين . وسيقيم المعرض في شهر تشرين ثاني ١٩٨٦ في عمان وفي شهر كانون اول ١٩٨٦ في اربد . كما يدعم الجانبان تبادل المعلومات والمفكرات من البلد الاخر .

المادة الثلاثون :

يشير الجانب الالماني لامكانية تقديم منح لتشجيع ترجمة الاداب الالمانية وكذلك الاعمال العلمية المتخصصة وكب للأطفال والشباب الى اللغات المحلية ضمن البرنامج الدولي في ترجمة الكتب الالمانية للغات الاجنبية .

المادة الحادية والثلاثون :

يرغب الجانبان في لقاءات الكتاب من البلدين باقامة الاتصالات بين جمعيات الكتاب في كلا البلدين .

المادة الثانية والثلاثون :

يدعم الجانبان تبادل خبراء ومواد الارشيف ، وسيسعيان الى دعم التعاون بين مكتبات ومتاحف كلا البلدين بالاضافة الى تبادل المعلومات بينهما .

سابعاً : الشباب والرياضة :

المادة الثالثة والثلاثون :

يدعم الجانبان ما يمكن تبادل المجموعات الشبابية والرياضية .

المادة الرابعة والثلاثون :

ان الجانب الالماني على استعداد لتقديم الادوات الرياضية لوزارة الشباب الاردنية وللؤسسات الاخرى في هذا المجال وذلك بحسب التمويل المتوفر .

المادة الخامسة والثلاثون :

يعبر الجانب الاردني عن رغبته في ان يقوم الجانب الالماني بتزويد وزارة الشباب الاردنية والمؤسسات الاخرى بالمدرسين الكفاء و/او الخبراء في مجال كرة القدم كرة اليد ، ألعاب القوى والملاكمة وذلك لتدريب الفرق الرياضية الاردنية وتنظيم الدورات المناسبة لهم . وسيقوم الجانب الالماني بنقل هذه الرغبة للسلطات الالمانية المماثلة . وبلاضافة الى ذلك فان الجانب الالماني سيعمل على تبادل المعلومات في مجال رياضة الشباب .

المادة السادسة والثلاثون :

يشجع الجانبان مشاركة الكشافة والمرشدات في النشاطات الكشفية التي تنظم في البلد الاخر خاصة في مجال التدريب وحضور الطلقات الدراسية والمخيمات الكشفية وسيتم الاتفاق على ذلك بالطرق الدبلوماسية .

ثامناً : السياحة :

المادة السابعة والثلاثون :

أ - اتفق الجانبان على تشجيع السياحة في كل من البلدين وذلك عن طريق اوجاسح المبادلة في كلا البلدين . ويمكن تحقيق ذلك بتبادل الاعلام السياحي وعرضها في التلفزيون على سبيل المثال . ب - يعبر الجانب الاردني عن اهتمامه في تغطية التلفزيون الالماني للمعارض السياحية التي يشارك بها الاردن في المانيا .

ج - يشجع الجانبان نشر المجلات عن السياحة والاثار في كلا البلدين .

د - يعبر الجانب الاردني عن رغبته في تدريب مرقم للكلورية اردنية وقد طلب من الجانب الالماني تزويده بخبير في هذا المجال .

هـ - يعبر الجانب الاردني عن رغبته في الحصول على بحثات في مجال ادارة الفنادق وسيعمل الجانب الالماني على نقل هذه الرغبة للمؤسسات الالمانية المماثلة .

ثاسعاً : الشروط المالية :

المادة الثامنة والثلاثون :

زيارات الافراد والمجموعات لمدة لا تتجاوز الشهر :

أ - يتحمل الجانب المرسل تكاليف السفر الدولية الى ومن البلد المستقبلي .

ب - يتحمل الجانب المستقبل النفقات التالية :-

- المنلة والاقامة وكذلك تكاليف التنقل المحلية والمتعلقة ببرنامج الزيارة .
- تكاليف المعالجة الطبية للحالات الطارئة .

المادة التاسعة والثلاثون :-

زيارات الاشخاص والمجموعات لاكثر من شهر واحد :

- ا - يتحمل الجانب المرسل نفقات السفر الدولية الى ومن البلد المستقبيل .
- ب - يتحمل الجانب المستقبل تكاليف المنلة والاقامة المتعلقة ببرنامج الزيارة .
- ج - سيتم الاتفاق على الشروط المالية الاخرى مسبقا بين الجانبين لـ حاله .

المادة الاربعون :-

سيتم الاتفاق على الشروط المتعلقة بتبادل الفنانين والممثلين والمعارض بين الجهات المسؤولة في كلا البلدين باسس متبادلة ويوجب المباديء التالية :

يتحمل الجانب المرسل نفقات السفر الدولية والنقل ، والتأمين على المعروضات واعداد الكاتولوجات ومواد الدعاية ويتحمل الجانب المستقبل النفقات المحلية بها نفقات السفر والتنقل داخل اراضيها .

المادة الحادية والاربعون :

الشروط المالية المغايرة والتي لم ترد ضمن الشروط السابقة يمكن معالجتها كحالات ايرادية .

المادة الثانية والاربعون :-

لا تمنع وقائع هذا الاجتماع من القيام بالنشطة اخرى يتفق عليها ولها علاقة بالمجالات ذات الاهتمام المشترك .

المادة الثالثة والاربعون :-

سيمعقد الاجتماع القادم للجنة المشتركة في بون في موعديهم الاتفاق عليه بين الجانبين بالطرق الدبلوماسية . تم التوقيع في عمان في ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٦ باللغة الانجليزية

كمال قاتقيش

رئيس وفد المملكة

الاردنية الهاشمية

هولجر ايرل

رئيس وفد جمهورية

المانيا الاتحادية

الوفد الاردني

- ١ - السيد كمال قاتقيش
- ٢ - الانسة هيام كلبشات
- ٣ - السيد محمد حلاوه
- ٤ - الانسة كابيلا صويص
- ٥ - السيد عطا الله الرجوب
- ٦ - الانسة نبيلة وهبه
- ٧ - السيد محمد الحمود
- ٨ - السيد نادية الصايغ
- ٩ - المهندس زهر ابو السيد
- ١٠ - الانسة اخلاص حواتيه
- ١١ - بديعه بمراد
- ١٢ - الدكتور فوزي زيادين
- ١٣ - السيدة سوسن مكاي
- ١٤ - الانسة منى زغللول
- ١٥ - السيد يوسف الرضوي
- ١٦ - الانسة مهنا الفاهوم
- ١٧ - السيد وقاص التسل
- ١٨ - الانسة ليندا غريس

- مدير الدائرة الاجتماعية / وزارة التخطيط ورئيس اللجنة الاردنية الدائمة للانفاقيات رئيس الوفد .
- رئيسة قسم العلاقات الثقافية / وزارة التخطيط
- مدير مكتب رئيس جامعة اليرموك
- دائرة العلاقات الثقافية والعامة / الجامعة الاردنية
- مدير دائرة العلاقات العامة والقياسية / جامعة مؤتة .
- مديرة دائرة العلاقات الثقافية / وزارة التعليم العالي .
- الدائرة القانونية / وزارة الخارجية
- مديرة العلاقات الخارجية / وزارة الصحة .
- مدير دائرة متابعة التدريب / سلطة المصادر الطبيعية
- قسم العلاقات الثقافية / دائرة الثقافة والفنون
- قسم العلاقات الثقافية / وزارة التربية والتعليم
- مساعد مدير دائرة الآثار العامة
- رئيسة قسم العلاقات العامة / وزارة التنمية الاجتماعية
- دائرة الآثار العامة
- دائرة العلاقات الخارجية / وزارة الاعلام .
- قسم التخطيط / سلطة السياحة .
- مدير العلاقات العامة والثقافية / وزارة الشباب
- مديرة العلاقات الخارجية / التلفزيون .

الوفد الألماني

- ١ - السيد هولجر هاينفرد ايرل
- ٢ - السيدة اليزابيت ريكل
- ٣ - السيد ألفرد بروتمس
- ٤ - السيد أدولف بيتر
- ٥ - الدكتور توماس فيسر
- ٦ - الدكتور زيجفريد شتاينمان

- رئيس قسم بوزارة الخارجية الاتحادية رئيس الوفد
- سكرتيرة دولة بوزارة الثقافة التابعة لولاية راينلاند - يالا
- سكرتير أول بسفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية / ميونخ
- مدير معهد غوته « المعهد الثقافي الألماني » بعمان
- مدير معهد الآثار البرونستاتني الألماني - عمان
- محاضر بجامعة اليرموك .